إشكالات صياغة المصطلح في المعجم العلمي العربي

الدكتور زهر الدين رحماني

كلية الآداب واللغات/ جامعة محمد البشير الإبراهيمي/ الجزائر

Problematic formulation of the term in the Arab scientific lexicon

Dr. Zahreddine Rahmani

College of Arts and Languages/ University of Mohammed Bashir Ibrahimi/ Algeria

bachou2009@yahoo.fr

Abstract

Over the ages the human mastered in authored dictionaries; and in the classification and arrangement of language vocabulary, this invited him because of the need that appeared in many living languages, so produced variety linguistic dictionaries multiple shapes, sizes, curriculum, and functions, and purposes. We have come to see in our present different types of dictionaries perhaps the most famous of its « the competent dictionaries » which is limited to certain terms science and of their own without other termis belong to another science or other sciences; likeness dictionary of Linguistics or dictionary of Media or dictionary of mathematics ... etc. These dictionaries are related to cognitive field for the Arab lexicon in the overall conduct that accommodates different semantic levels.

الملخص:

تعد المعاجم وعاء للغة وقد تفنّن الإنسان على مرّ العصور في تأليفها؛ كما تفنن في تصنيف وترتيب مفردات اللغة، وقد دعته إلى ذلك الحاجة التي ظهرت في كثير من اللغات الحيَّة، وبالعودة لتراثنا اللغوي نجد أنه قد ألفت معاجم لغوية متنوعة متعددة الأشكال، والأحجام، والمناهج، والوظائف، والأغراض. وقد أصبحنا نرى في حاضرنا أنواعاً مختلفة من المعاجم لعل أشهرها المعاجم المتخصصة؛ وهي التي تقتصر على اصطلاحات علم معين وتخصها دون غيرها من اصطلاحات تنتمي إلى علم آخر أو علوم أخرى؛ ومثاله معجم اللسانيات أو معجم الإعلام أو معجم الرياضيات... إلخ. وهذه المعاجم ترتبط بحقلٍ معرفيّ يخصّ المعجم العلمي العربي وفي إجرائه الشّامل الذي يتسع لمستويات دلالية مختلفة. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسخير بعض المعارف حول المعجم العربي العلمي المتخصص وأسس بنائه مادته، ومنهج وضع وصياغة المصطلحات فيه.

المقدمة:

المعاجم العلمية المتخصصة هي التي تجمع ألفاظ علم معيّن ومصطلحاته أو فن ما، ثم تشرح كل لفظ أو مصطلح حسب استعمال أهله والمتخصصين به. وبمعنى آخر إن هذا النوع يُعْنَى بشرح معانى مصطلحات الفنون المختلفة، وذلك مثل المعاجم التي أخرجها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في هذا الشأن كالمعجم الفلسفي، والمعجم الجغرافي، والمعجم الطبي... إلخ.

تعاني معاجمنا العربية التي يرجع إليها ابن اللغة أو متعالمها أو مترجمها – سواء لفهم العربية أو الكتابة بها أو ترجمتها إلى لغات أخرى– قصورا شديدا حتى أننا لا يمكننا بحال من الأحوال أن نسميها معاصرة أو حديثة، هذا إذا ما قارناها بالمعجمات في اللغات الحية الأخرى مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية(1).

ولقد كثر ورود عبارة "عيوب معاجمنا" في الدراسات الحديثة، وبالرغم من أننا لا ننكرها ولكننا نرى أن تسميتها بعيوب فيه شيء من التعسف، لأنها في الحقيقة ليست عيوبا وإنما هي إشكالات يقع فيها مؤلفو المعاجم، وإن كانت في كثير من الأحايين غير متعمدة لكن يجب تجنبها. ويكفي هذه المعاجم أنها في تنوعها وغزارة مادتها قد حفظت لنا لغتنا وأدبنا وحضارتنا ومعارفنا في الحقب المتتالية.

والمعجم العلمي العربي المختص مثله مثل بقية المعاجم العربية الأخرى، إذ أن هناك كثيرا من الإشكالات تعتريه منها ما يتعلق بمادة المعجم، ومنها ما يمس قواعد التأليف المعجمي، أي منهج وضع هذه المعاجم، ومنها ما يتعلق بالمصطلحات ذاتها داخل المعجم انطلاقا من مبادئ منهجية وضع المصطلحات وتوحيدها.

أولاً- إشكالات في المادة:

إن إعداد المعاجم المختصة الحديثة يكتنفه العديد من الإشكالات بالنظر إلى القواعد المعجمية التي يقتضيها تأليف هذا النوع من المعاجم، ومن أهم هذه الإشكالات ما يلي:

أ- إشكالات الجمع:

تبرز هذه الإشكاليات في القضايا التالية:

1- مصادر الجمع:

إذ يلاحظ على كثير من المعاجم العلمية المختصة غياب أي إشارة إلى المصادر التي استعملت في جمع المادة المصطلحية، وإن حدث ذلك فإنما يحدث عشوائيا، بمعنى غياب المبادئ المنهجية العامة في انتقاء المصادر الحديثة، والحجة والوثائق الضرورية للعمل، وإمكان اللجوء إلى بنوك المصطلحات الدولية، التي يمكن أن تمد الباحث بالمعلومات المصطلحية الضرورية، المساعدة في التوثيق والتقييس(2) المصطلحيين. يترتب على هذا أن المادة المصطلحية المجموعة قد لا تكون متكاملة ومتماسكة، وربما أعوزها الكثير من الأمور المطلوبة في مرحلة جمع المصطلحات. وفي الواقع ثمة العشرات من المعاجم العربية الصادرة تكتفي إما بإشارات مقتضبة عامة إلى المصادر التي اعتد بها في جمع المادة، وإما بإغفال ذلك على الإطلاق، ومنها للأسف بعض المعاجم الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب التي تكتفي بإشارات عامة عن مصادر مصطلحاتها(3).

2- مشكلات انتماء المادة المصطلحية إلى موضوع المعجم:

يترتب على عدم استيفاء مَجَذَّة مصادر المعجم كما ونوعا، وعلى عدم تصنيف المصطلحات في مَجَذَّة أخرى، تبعا لتفريعات المعجم أو لصنافة مفاهيم رئيسية المشكلات التالية:

أ- تسرب الكثير من الكلمات العامة وأشباه المصطلحات إلى متن المعجم.

ب- غياب الكثير من المصطلحات المطلوب جمعها من متن المعجم.

ج- عدم وجود انسجام في المتن المصطلحي لفروع موضوع المعجم، إذ يرجع عدم التناسق هذا إلى طريقة الجمع، وإلى نوع المصادر التي اتخذها الباحث المعجمي عدة له في إعداد معجمه المختص وقد تغيب فروع بكاملها من متن معجمه مما يفقد تكامل الوحدة العضوية المتوخاة في أي معجم علمي مختص(4).

3- تضارب المستويات اللغوية للمصطلحات العربية:

صحيح أن الترجمة ضرورة ملحة لنقل المعارف والعلوم، ولكن الاستفادة من هذه المعاجم في التعليم والتعلم لا تتم إلا بتأصيل العلوم(5)، فما يلاحظ على المعجم العربي المختص كذلك عدم وجود سياسة واضحة لدى مؤلفه في ترجمة المصطلحات واختيارها واشتقاقها وما إلى ذلك من وسائل وضع المصطلحات المتبعة في المعاجم اللغوية والعلمية العربية. ولهذا نرى البعض يسارع إلى التعريب اللفظي أو إلى ترجمة المصطلحات بدلالاتها الحرفية قبل التيقن من وجود بدائل عربية أصيلة لها في المؤلفات المعجمية الأخرى. وربما جاء هذا التسرع إما لجهل البعض بالمصادر العربية الأصيلة، وإما ليقينية لا تستند إلى حجة بأن التعريب والدخيل والنحت في بعض العلوم أولى من غيرها من وسائل الوضع الأخرى، فنرى هؤلاء يصوغون ما غث وسمن من المصطلحات(6).

ولكن إذا عدنا إلى التراث المعجمي العربي نجد أن هناك العديد من المعاجم العلمية الشخصية الرائدة، ومحاولات لا غبار عليها التزمت بالمنهجية المعجمية بدقة متناهية مثل معجم "العلوم الطبية والطبيعية" (لمحمد شرف) الصادر بالقاهرة عام 1924، و"معجم الحيوان" (لأمين المعلوف) الذي صدر كذلك بالقاهرة سنة 1932، و"معجم الألفاظ الزراعية" (لمصطفى الشهابي) الصادر بالقاهرة في عام 1957...إلى غير ذلك من المعاجم المختصة التي تعد بحق أعمالا قيمة، لكن هذه المعاجم الرائدة لم تتخذ للأسف نبراسا في العمل المعجمي المصطلحي على الوجه المأمول.

ثانياً– إشكالات في المنهج:

ويمكن أن نوجز هذه الإشكالات في المسائل التالية:

أ– إشكالات في اختيار المداخل وترتيبها:

لقد كان أغلب المعجميون يقومون بسرد المداخل المعجمية– سواء أكانت قديمة أم حديثة بدون تفريق بينها– أو النص على قدم أو حداثة الاستخدام، فنجد في معظم المعاجم على تفاوت بينها بعض المواد أو المداخل القديمة المهجورة التي لا يكاد يستعملها أحد(7).

فمن شروط المعجم الترتيب، وهذا الترتيب يخضع لمنطق معين وطريقة متبعة والمنهج الذي درج عليه المعجميون يقوم على ترتيب المداخل ألفبائيا بحسب أصول كل كلمة وإسقاط الحروف الزوائد، مما يمكن من جمع مشتقات المادة الواحدة في مداخل متتابعة. كما أن المفرد يقدم على المركب والمجرد والمزيد، إلا أن هذا الترتيب لم تلتزم به أغلب المعاجم المختصة، ولم تحترمه(8).

كما أن أغلب المعاجم المختصة تعتمد في إيرادها للمصطلحات على الترتيب الألفبائي لكن هذا النوع من الترتيب يطمس وظيفة المصطلح في بنية الميدان المعرفي الذي ينتمي إليه. "فمن النتائج السلبية للترتيب الألفبائي لمصطلحات المعجم بعثرة المصطلحات المنتمية لمادة لغوية واحدة تحت حروف المعجم وهدم وحدة الحقل المفهومي الواحد. لذلك كان لابد على المعجميين أن يضمنوا معاجمهم كشافات (فهارس) لجذور الألفاظ تذكر فيها المصطلحات العربية الواردة في متن المعجم مجددين بذلك ولاءهم للترتيب التقليدي للترتيب الجذري الذي يناسب كثيرا المعاجم العربية اللغوية. كما يذهب معظم المعجميين إلى إعداد كشافات ألفبائية لمصطلحات اللغة المقابلة للغة المدخل، توضع في نهاية المعجم لتسهيل العودة إلى المصطلحات غير المدخلية"(9).

أما فيما يتعلق بالترتيب الأبجدي للمصطلحات المركبة من لفظتين أو أكثر: فكثيرا ما يصادف المعجم المختص مصطلحات مركبة من كلمتين أو أكثر، تكون كلمة واحدة هي الجوهر والباقي ملحق بها كأن ينعتها بصفة أو ينسبها لشيء أو كائن حي. فيقع المعجمي في حيرة: هل يصنف المصطلح المركب انطلاقا من شقه الجوهري أو يصنفه بمجمله؟. ولكن ما يلاحظ على المعاجم المختصة عدم الالتزام بطريقة موحدة في ترتيبها مع باقي المصطلحات الأخرى، ولعل الطريقة الأمثل هي تصنيف هذه المصطلحات انطلاقا من الكلمة الجوهرية، على أن تليها أمثلة من المصطلحات المركبة حولها، وهذا الاختيار ذو مزايا عديدة، فالكلمة الجوهرية تعرف المفهوم في شموليته ويتم تخصيص المفاهيم الاصطلاحية انطلاقا من المفهوم العام بواسطة المصطلحات المركبة ويساهم هذا في إثراء الرصيد اللغوي وديناميته، الشيء الذي يعتبر من أهم المرامي للعملية التعليمية التعلمية(10).

والمتصفح للمعاجم المختصة يتنبه إلى غياب المشتقات الخاصة بالكلمة؛ حيث إن هذه المعاجم كلها لا تأتي على ذكر الكلمات المشتقة من الجذور مع تصريفها وأشكالها، إذ تفترض أن المستخدم يعرف قواعد الاشتقاق والتصريف، والحقيقة أنه ليس كذلك في الوقت الحاضر. كما أنها لا ترتب المعاني في داخل المادة الواحدة حسب شهرة استخدام المعنى وكثرة

وروده. بالإضافة إلى عدم التزامها بربط المعنى بالمشتقات المتسخدمة منه. وفي كثير من الأحيان تجاهل البيانات الخاصة باستخدام المعنى الحقيقي أو المجازي(11).

ب- إشكالات تعريف المصطلحات:

يعد تعريف المصطلحات من أهم سمات المعجم المختص، وبدونه يظل المعجم ناقصا قليل الجدوى، مما يجعله في دائرة المسارد المصطلحية لا المعاجم المختصة. فالتعريف ميزة أساسية من ميزات المعجم المختص كما أن الملاحق والصور ونظم الإحالة فيه كلها طرائق في التعريف بمضمون المعجم.

والتعريف المصطلحي هو أهم أنواع التعريف وأفضلها لأنه التعريف الذي يمكن من تفسير مقصد المصطلح، ومرجعه، وسماته الدلالية في إطار من العلاقات المتبادلة بين المصطلح وسواه من المصطلحات. ولأنه العنصر الأصعب في منظومة تأليف المعجم المختص فإن العديد من مؤلفي المعاجم غالبا ما يتجاوزونه، مما يؤدي إلى إسقاط أهم خصائص المعجم المختص.

إن معظم ما يسمى معاجم مختصة في الوطن العربي بما في ذلك معاجم مكتب تنسيق التعريب، لا يعدو أن يكون مسارد أو كشافات أو فهارس نظرا لغياب التعاريف فيها وافتقارها ثانيا إلى منهج متكامل في التأليف المعجمي(12). ذلك أن جل هذه المعاجم لا يرفق المصطلحات بتعريف يحدد المفهوم الذي يحيل عليه. وبعبارة أوضح إن هذه المعاجم تتعامل مع المصطلحات كما تتعامل أبسط المعاجم العامة مع الكلمات بل تكون دون مستواها حين لا تعرف بحدود مضبوطة ما تقدمه من مواد اصطلاحية. إنها معاجم بلا كفاية وظيفية، علميا وتعليميا؛ حيث لا تساعد على تمثيل المجال العلمي أو المعرفي الذي تقدم مصطلحاته، كما لا تساعد الطالب على إدراك مفاهيم هذا المجال(13).

ولعل ما يمكن ملاحظته أيضا في المعاجم المختصة العربية التفاوت في درجة هذا التعريف المرافق أحيانا للمصطلح- وإن كان ناقصا- فبعض المصطلحات الواضحة والمألوفة يتم التعليق عليها بكفاية، وأخرى مبهمة وغير مألوفة يُكتفَى بإعطاء مقابلها وكثيرا ما يكون مدخلا (أي من أصل أجنبي).(14)

وحتى الأنواع الأخرى من التعريفات لا تستخدم كما يجب من طرف المعجميين، (فالتعريف الإحالي) مثلا هو قليل الاعتداد به في معاجمنا المختصة مع أنه ضروري لاستكمال منظومات المفاهيم في المعجم المختص.

وثمة تعريفات في المعاجم العربية المختصة هي ضرب من إشكالات التعريف ومنها (التعريف بالمرادف) الذي يستخدم في بعض المصطلحات ظنا من المؤلف بأن هذا المرادف كاف للتعريف بالمصطلح الأساسي(15) ، في حين في تعريف بعض المصطلحات الأخرى عدم التركيز على هذه المترادفات والمتضادات وإهمالها أثناء تعريف المعنى مع أن لها تأثيرا كبيرا في تبيان المعنى وتوضيحه كما أن المترادفات يتم استغلالها في طرق البحث المتقدمة(16).

وكذلك الأمر ينطبق على ما يسمى (بالتعريف بالترديد) أي التعريف بالمصطلح تعريفا نسخيا وإعادة شرح لفظة الأصلي بعبارة مماثلة(17)، وكأنه يفسر الماء بالماء، ويبقى يدور في دائرة مفرغة؛ فلا يؤدي إلى المفهوم المراد تحصيله.

ج- غياب ملاحق المعجم:

تعد ملاحق المعجم المختص من بين الوسائل التعريفية الهامة، وواحدة من الأجزاء الأساسية للمعجم المختص ومعرفات جوهرية وتضم الأدوات المكملة للمعجم: وهي: المقدمة وفهارس مصطلحات المعجم غير المدخلية، والكشافات الألفبائية وكشافات الرموز والجداول والوحات التي تشتمل على بيانات ومختصرات وأسماء الأعلام مما يتعلق بمتن المعجم وأية صور إيضاحية(18) وغير ذلك.

وتحتل مقدمة المعجم أهمية قصوى، من بين تلك الملاحق، يتعين وجودها في بداية المعجم للتعريف ب:

1- الهدف من تأليف المعجم ودواعيه اللذين يوضحان فئة المستعمل والموضوع وعدد مصطلحات المعجم

2- المصادر المستعملة في المعجم.

3- موضوع المعجم وتفريعاته ومفاهيمه الرئيسية.

4- المنهج الذي اتبعه المؤلف في تأليف المعجم.

5- الطرائق المستعملة في استعمال رموز التدوين والأقواس والفواصل وما إلى ذلك.

6- الملاحق التي أدرجها المؤلف في نهاية المعجم، وبيان مدى الاستفادة منها(19).

والواقع أن معاجمنا العربية المختصة غالبا ما تكتفي بالقليل من الملاحق المذكورة سابقا، إذ يبدو من المفيد – جدا- أن تلحق بالمعاجم جداول صنافية متعددة اللغات. ولتجسيد معنى بعض المصطلحات غير الشائعة، يستحسن أن تلحق بها رسوم تخطيطية وصور توضيحية، خاصة بالنسبة لأسماء بعض الحيوانات والنباتات....الخ(20) ، بل والأدهى من ذلك أن كثيرا جدا من المعاجم الصادرة لا تشتمل على مقدمات، والتي هي المكان الوحيد لذكر المنهج المتبع في إعداد المعجم، ولا حتى على قائمة مصادر المعجم مما يعد من بديهيات التأليف المعجمي(21).

د- إشكالات في المصطلحات الأجنبية:

قد يحتاج الباحث المعجمي إلى ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية التي ليس لها مقابلات عربية، ومن هنا تكون حاجته ماسة إلى اتباع منهجية موحدة في ترجمة المصطلحات، وربما اختيارها إذا كان لها مرادفات نتيجة الترجمات السابقة. وعند اكتمال المادة المعجمية يجد المعجمي نفسه مرة أخرى أمام مطلب منهجي مصطلحي أعمق من مفهوم مبادئ المنهجية الموحدة، أي الحاجة إلى منهج موحد في التقييس بنظام رياضي إحصائي يسري على المصطلحات وعلى سائر مراحل إعداد المعجم، مما يتطلب منه في البدء أن يضع في جملة مصادره الأدلة الخاصة بالتقييس، إضافة إلى أصول الحرفة المعجمية التي ينبغي أن يتوفر عليها. ونظرا لغياب هذه المفاهيم المنهجية الموحدة فقد أمكننا رصد الإشكالات المصطلحية التالية في متون المعاجم المتخصصة(22):

1- إشكالات صوتية:

يمكن رصد عدة إشكالات تخص الجانب الصوتي للمصطلح، خاصة منه المترجم ولعل أهمها:

أ- غياب المعلومات الصوتية فهي ضرورية حين يخشى اللبس أو التحريف أو عندما تكون الكلمات حوشية غريبة (أجنبية) أو عندما يكون للكلمة عدة أنواع من الشكل ذاته أو للدلالة على معان مختلفة(23). فشكل بعض المصطلحات يسهل نطقها ويقي من أخطاء متنوعة، خاصة دلالية(24).

ب- مشكلة التعريب اللفظي على مستوى الألفاظ والأصوات (أو الحروف) الصامتة والصائتة وتطغى هذه الظاهرة بإشكالاتها المؤرقة على ما عداها من إشكالات صوتية في المعاجم العربية المختصة القديمة والحديثة. فمنذ سيبويه مرورا بشهاب الدين الخفاجي وأبي منصور الجواليقي وغيرهم من لغويين ومعجميين وانتهاء بمحاولات مجمع اللغة العربية بالقاهرة التي سعى من خلالها إلى طرح العديد من الحلول لهذه الظاهرة، فإن هذه الظاهرة ما برحت تضج بسلبياتها الخطيرة في مختلف المعاجم العلمية العربية المختصة(25).

لقد وضع المجمع القاهري منهجية لتعريب الأصوات اللغوية منذ الأصوات اللغوية منذ السنوات الأولى لنشأته (1936) ثم أتبعها بملاحق أخرى، لكنها في اعتقادي لا تكاد تجد من يطبقها تماما. ومن هذه الأصوات اللغوية الصمت (G) الذي يعرب جيما وغينا وقافا وكافا، والصامت (V) الذي يعرب فاء بثلاث نقاط وباء...وهلم جرا.

ج- مشكلة النحت الصوتية: إن النحت بوصفه وسيلة غير مرغوب فيها في صوغ المصطلحات لأسباب لا تخفى على الجميع، يظل هو الآخر نهبا لإشكالات صوتية ناجمة عن طريقة صوغ المنحوتات بأسلوب لا يقبله النظام الصوتي للغة العربية، سواء

على مستوى التركيب، أو على مستوى نطق الأصوات. ونعتقد أن هذين العاملين إضافة إلى العامل الدلالي في المنحوتات وراء إخفاق النحت في أن يشكل وسيلة ملائمة لصوغ المصطلحات(26). وحتى نتبين هذا الإشكال سنعطي مثالا على بعض المنحوتات في المجال الطبي، وسنلاحظ مدى مجافاتها لمخارج نطق الأصوات في جهاز النطق البشري ومخالفتها للنظام المقطعي في اللغة العربية:

*اقزهداب: أي التهاب القزحية والهدابى.

*اعظمحاق: أي التهاب عظمي سم حاقي.

*اظهرحام: أي التهاب ظهارة الرحم.

*امحطحال: التهاب ما حول الطحال.(27)

2- إشكالات صرفية:

يتمحور هذا الإشكال حول عدة قضايا منها:

أ- عدم ذكر المعاجم المختصة لكثير من السمات النحوية والصرفية والدلالية الضرورية للكلمة أو التنويه عليها مثل: الإعراب والبناء، والصرف وعدمه، والميزان الصرفي وقابلية الكلمة للتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والسوابق واللواحق وصيغ التصغير والنسب(28).

ب- عدم إلتزام صيغ موحدة في صوغ المصطلحات، فمن المستحسن أن تكون صيغة المصطلح العربي (أي وزنه الصرفي) ثابتة و موحدة، ذلك يؤدي إلى ثبات في مدلول الصيغة(29).

ج- إشكالات استعمال الصيغ الصرفية وهي كثيرة بعضها يرجع إلى سوء تقدير طبيعة الدلالة ونوعها في المرجع الذي يعبر عنه المصطلح، نحو فاعل وفاعلة وفاعول وفعالة ومفعلة ومفعالة كلها تطلق للدلالة على (الحاسوب) فيقال حاسب وحاسبة وحاسوب وحسابة ومحسبة ومحسابة وهلم جرا. ومن أكثر هذه الصيغ إثارة للبس صيغ أسماء الآلة التي تتبادل المواقع في التعبير عن المادة الواحدة بشكل لا يقبله علم الدلالة.

د- اللجوء إلى التراكيب والشروح مع وجود صيغ صرفية محددة، ومن ذلك:

1- صيغة (مفعلة) السببية لإفادة الدلالة السببية (مسبب الشيء أو مكونه أو مولده) استعيض عنها في المعجم الطبي الموحد الصادر عن اتحاد الأطباء العرب بشروح مصطلحية في ترجمة العديد من المصطلحات الأجنبية(30)، نحو:

adipogenous: مكون الشحم.

Nephrogenic: مكون كلوي.

Osteogen: مكون العظم(31)...الخ

وكان الأحرى أن يوضع بدلا من هذه الشروح على التوالي: مَشْحَمَة، ومَكْلَوة ومَعْظَمة(32).

2- صيغة (افتعال) القياسية التي أقرها مجمع اللغة العربية سابقا في ترجمة المصطلحات الطبية الدالة على الالتهاب وتنتهي باللاحقة (Itis) في الإنجليزية، هذه الصيغة لم يلتزم بها، ويعمد بعض المعجميين إلى وضع شروح بدلا منها نحو:

Gastritis: التهاب المعدة

Hepatitis: التهاب الكبد

Carditis: التهاب القلب(33).

وكان يمكن صوغ المصطلحات بحسب الصيغة افتعال على الشكل التالي: (امتعاد اكتباد، اقتلاب)(34)

ويبدو أن مجمع اللغة العربية نفسه الذي أقر هذه الصيغة قد وقع في المحظور وانتهك القاعدة المذكورة في صوغ العديد من المصطلحات الشبيهة في مثل:

Sguamous blepharitis: التهاب الجفن القشري

Keratitis: التهاب القرنية(35).

وكان الأولى أن يقال بحسب الصيغة القياسية: اجتفان قشري، واقتران.

3- عدم مراعاة التطابق الصرفي الاشتقاقي على امتداد حروف المعجم في التراكيب المصطلحية.

هـ- إشكالات دلالية:

ومن هذه الإشكالات وهي كثيرة في المعجم العلمي المختص:

أ- عدم ربط كل معنى من معاني المعجم بسياقات طبيعية من المكنز العربي الحديث المتمثل في (الكتب والصحف والمجلات وغير ذلك من المصادر المنتشرة على الانترنيت) بالإضافة إلى النصوص التراثية (القرآن الكريم والحديث الشريف والأمثال والشعر) إن وجدت بحيث تتضح المعاني والتراكيب التي تستخدم فيها وأساليب استخدامها(36).

ب- عدم المطابقة الدلالية بين المداخل الأجنبية ونظائرها العربية، ويكون الإشكال أكبر عند إعداد معجم متعدد اللغات حيث تتعذر المطابقة الدلالية بين لغات المعجم.

ج- عدم التعامل مع المفهوم المصطلحي الذي يختلف عن الدلالة في اللسانيات الحديثة وفي علم المصطلح، فلفظة ما قد تتعدد دلالتها بينما المصطلح يعبر عن مفهوم واحد والمفهوم لا يسمى إلا بمصطلح واحد.

د- إغفال نظرية حقول المفاهيم في حصر المصطلحات وتدوينها، الأمر الذي يفضي حتما إلى إهمال الكثير من المصطلحات وإدخال ما لا يمت إلى المعجم بصلة مباشرة(37). فالمعجم المختص يعنى بمصطلحات موضوع معين إذ المصطلح لغة تقنية وضعت اتفاقا للدلالة على مجال وموضوع محددين، فلا وجه إيراد ألفاظ تنتمي إلى اللغة العامة أو حقول معرفية أخرى(38). حيث نجد معظم المعاجم المختصة تتعامل مع المصطلح العلمي كأنه وحدة لغوية معزولة ويبحث عن مقابل له في اللغة الهدف، دون اعتبار لعلاقته بمصطلحات أخرى(39).

هـ- اللجوء إلى الترجمة الحرفية قبل التحقق من وجود مقابلات عربية أصيلة، مما يقود إلى تعدد الترجمات والترادف المصطلحي(40). مع وجود العديد من الهفوات في ترجمة المصطلحات ما تحدث تشوهات وخلخلة في فهم معاني المفاهيم والمصطلحات. لذلك" كان من الضروري التأكد من سلامة وملاءمة المقابلات الاصطلاحية سواء على المستوى العلمي أو اللغوي. وهكذا تم الوقوف على:

1- أخطاء إملائية.

2- أخطاء في صياغة المصطلح خاصة بالعربية و الفرنسية.

3- تناقض بين المقابلات لنفس المصطلح.

4- مصطلحات غير مألوفة وبدون معنى."(41)

و- تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي، ما أدى إلى عدم التنبه إلى ما بين هذه المقابلات من فروق دقيقة، وكأن الترادف التام واسع الانتشار في اللغة(42).

ز- غياب السلامة اللغوية في المصطلحات المترجمة المركبة، ويراد بالسلامة اللغوية انقياد المصطلحات لخصوصيات النسق العربي تركيبا وصرفا ودلالة...(43) مثل: الترجمة بـ(لقطة جد عريضة)(44) ، فالمخصص (جدا) تقدم على المخصوص (عريضة)، وهذا مخالف لمقتضيات النسق التركيبي العربي الذي يقضي بأن نقول "لقطة عريضة جدا"(45).

ح- كثرة المترادفات في المعجم العربي المختص للدلالة على مفهوم واحد.

ط- تعدد معاني المصطلح الواحد في الموضوع الواحد(46).

ي- غياب الدقة في الترجمة المصطلحات، مما يؤدي إلى غياب نسق واحد في الترجمة وعدم اعتماد مصطلح واحد(47).

الخاتمة:

في الأخير يمكن أن نخلص ولتفادي هذه الإشكالات فإن الضرورة تقتضي حتما توحيد وإقرار منهجية واحدة لوضع المصطلحات واختيارها وترجمتها، ومنهجية معجمية موحدة في إعداد المعجم العلمي المختص، بالبناء على ما ورد من مناهج علمية حديثة في المؤسسات المصطلحية الدولية شريطة اللجوء إلى التقنيات الحاسوبية المتطورة التي تساعد في تحقيق هذا الغرض خاصة في مجالي التوثيق والتقييس(48).

وقد تم عقد عدة ندوات بهذا الخصوص من طرف مكتب تنسيق التعريب وتم اقتراح منهجية لتوحيد المصطلحات تقوم على أربعة عناصر وهي:

1- الاطراد والشيوع (ويعتمد عموما رواج المصطلح بين المستعملين له عند عامة الناس أو عند المتخصصين.)

2- يسر التداول (أن يكون اللفظ سهلا ييسر التخاطب والتواصل، ولذا يستحسن ألا يكون معقد الشكل).

2- الملائمة (تفرع المصطلح إلى ميادين مختلفة، وأن يلائم المصطلح المترجم المصطلح الأجنبي ولا يتداخل مع غيره، وهنا ينظر في عدد الميادين التي يستعمل فيها المصطلح.).

3- الحوافز (ويقصد به كل ما يحفز المستعمل على اختيار المصطلح، من ذلك: صيغته البسيطة، قابليته للاشتقاق، تركيبه الصرفي الواضح، بعده عن الطول والغرابة...)(49)

وهذه المنهجية إذا ما طبقت بمقاييس عمل محددة وبمنهجية حاسوبية موحدة يمكن لها أن تشكل نقطة انطلاق جيدة لتوحيد المصطلحات العربية في العصر الحديث.

الهوامش:

(1) نحو معجم عربي معاصر، ص2.

(2) التقييس (standardization) : اعتماد قواعد محددة في اختيار المصطلحات ووضعها وترجمتها، واعتمادها كذلك في توحيد وتنميط مبادئ المصطلحية ومناهجها. ينظر: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، ص 61.

(3) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 43.

(4) المرجع نفسه، ص 43.

(5) نظرات في المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام، ص 226.

(6) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 43-44.

(7) المعجم العربي الحديث، ص 2.

(8) نظرات في المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام، ص223.

(9) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 41.

(10) قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء، ص 147.

(11) ينظر: المعجم العربي الحديث، ص 2-3.

(12) المعجم المختص المهنج والمصطلح، ص 44.

(13) نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص، ج4، ص 1144.

(14) قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء، ص 146.

(15) المعجم المختص المهنج والمصطلح، ص44.

(16) المعجم العربي الحديث، ص 2.

(17) المعجم المختص المهنج والمصطلح، ص44.

18–H.Felber :Terminology Manual (Infotem) ,Paris ,1984 ,p 239.

(19) المعجم المختص المهنج والمصطلح، ص 42–43.

(20) قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء، ص 147.

(21) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 44.

(22) المرجع نفسه: ص 44–45.

(23) المعجم العربي الحديث، ص 3–4.

(24) قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء، ص 146.

(25) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 45.

(26) المرجع نفسه: ص 45.

(27) الاصطلاح الطبي من التراث إلى المعاصرة، ص 139–143.

(28) المعجم العربي الحديث، ص 3.

(29) قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء، ص 146.

(30) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 45.

(31) المعجم الطبي الموحد (انجليزي–عربي)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1978.

(32) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 45.

(33) المعجم الطبي الموحد (انجليزي–عربي). نقلا عن جواد حسني سماعنه: المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 45.

(34) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 45.

(35) مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، ص 77.

(36) حمدي سليمان وآخرون: المعجم العربي الحديث، ص 3.

(37) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 46.

(38) نظرات في المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام، ص 223.

(39) نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص، ص 1144.

(40) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 46.

(41) قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء، ص 146.

(42) ينظر: نظرات في المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام، ص 224.

(43) ينظر: المرجع نفسه: ص224.

(44) المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام في المسرح و السينما و الإذاعة والتلفزة و الإعلان وسائر المجالات الإعلامية (انجليزي، فرنسي، عربي)، ص 859. **-1**

(45) نظرات في المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام ص224.

(46) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 46.

(47) نظرات في المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام ص 225.

(48) المعجم المختص المنهج والمصطلح، ص 46.

(49) ينظر: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص 63-68.

قائمة المصادر والمراجع:

1-اتحاد الأطباء العرب: المعجم الطبي الموحد (انجليزي-عربي)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1978.

2-أحمد الفوحي: نظرات في المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام، مجلة اللسان العربي، الدار البيضاء، العدد 53 يونيو 2002.

3-أمل بن إدريس العلمي: الاصطلاح الطبي من التراث إلى المعاصرة، مجلة اللسان العربي، العدد 43، يونيو 1997.

4-جواد حسني سماعنه: المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح) مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد 48، ديسمبر 1999.

5-حمدي سليمان وآخرون: المعجم العربي الحديث، شركة صخر لبرامج الحاسب، القاهرة، دط، دت.

6-عز الدين البوشيخي: نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق المجلد 78، 2003.

7-مجمع اللغة العربية: مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، العدد9، 1965.

8-محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دط، 1986.

9-محمد محمد حلمي هلال: نحو معجم عربي معاصر، أعمال الاجتماع الثاني لخبراء المعجم الحاسوبي التفاعلي للغة العربية، معهد بحوث الحاسب والإلكترونيات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 5 ماي 2008.

10-مصطفى الدردابي: قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء، مجلة اللسان العربي، الدار البيضاء العدد 50، ديسمبر 2009.

11-مكتب تنسيق التعريب: المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام في المسرح و السينما و الإذاعة والتلفزة و الإعلان وسائر **2-** المجالات الإعلامية (انجليزي، فرنسي، عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، الدار البيضاء، ط1، 1999.

12- H.Felber :Terminology Manual (Infotem) , Paris ,1984 .